ارتياح شعبي واسع لقرارات محافظ العاصمة عدن بشأن ملف الأراضي

علي صالح الخلاقي:

لا تُرمى إلا الشجرة المثمرة.. الأمر ينطبق على كل من يحقق إنجازاً ملموساً على الأرض في ظل الحملة الشعواء التي تتعرض لها قضية شعبنا، وشيوع الفساد والبلطجة المتدثرة أحياناً بعلم الجنوب، فاختلط الحابل بالنابل، خاصة في قضايا البسط على الأراضي دون وجه حق، حتى أضحى بعض القادة لا هم لهم إلا التكسب بمشاكل الأراضي، ومن يرى الأسوار التي أنشئت بعد حرب 2015م سيعرف حجم بعض القادة (بحجم أسوار أراضيهم ومبانيهم)، ولعل الاستثناء في هذا الواقع الذي تعيشه عدن نادرٌ جداً، ومن ذلك ما تقوم به "وحدة التدخل لحماية مخططات أراضي العاصمة عدن" التي شكّلها محافظ العاصمة عدن الأخ أحمد حامد لملس في ديسمبر من العام الماضي، وعَيَّن النقيب كمال الحالمي قائدًا لها، وهو المشهود له بالنزاهة والصرامة والانضباط، فضلاً عن عدم ضلوعه في قضايا البسط والنهب على الأراضي الخاصة والعامة، كما هو حال بعض قيادات الوحدات الأمنية والعسكرية والنافذين ممن استعلوا مكانتهم لنهب حقوق المواطنين والملاك واستباحوا أراضي الدولة.

إرتياح شعبي واسع لقرارات محافظ العاصمة عدن الأخيرة بشأن(ملف الأراضي)

وخلال الفترة اليسيرة المنقضية منذ تشكيل هذه الوحدة أبلت بلاءً حسناً في وقف العمل في المخططات غير الصادرة عن هيئة الأراضي وعقارات الدولة والتخطيط العمراني، ومنع البناء دون ترخيص من الجهات المعنية، وضبط النزاعات والمتنازعين وإحالتهم للقضاء أو جهات الاختصاص، ومنع السمسرة والعبث والعشوائية في الأراضي والمخططات الحضرية.. إلخ.

وبقدر ما حظي نشاط وحدة التدخل لحماية مخططات أراضي العاصمة عدن بترحيب شعبي كبير مع كل نجاحاتها المحققة، فإن المتضررين منها شرعوا في تسويق الإشاعات المغرضة والكاذبة بغرض الإساءة إليها، وبشكل خاص إلى قائدها كمال الحالمي، الذي يشرف بنفسه على الأعمال الميدانية هنا وهناك، بهمة وحماس وإخلاص، سواء في وقف العبث بالأراضي العامة أو الخاصة أو في حملات إزالة العشوائيات أو في ضبط وتنظيم عمل مالكي شاحنات الخرسانات.. إلخ.

ومن الطبيعي أن لا يرضى المتضررون من هذه الأعمال التي وضعت حداً لتطفلهم وتطاولهم على الأملاك الخاصة والعامة، فشنوا حملة شعواء مزيفة تسيء إلى مقاصد هذه الحملات التي تقوم بها وحدة التدخل لحماية مخططات أراضي العاصمة عدن، واستهداف قائدها الذي عُرف بنزاهته، ومن ذلك إنزال صور لعمارات يدّعون امتلاكه لها، مع أنه ليس له صلة بها، لكن الغرض منها التشويه والإساءة فقط، وللأسف الشديد أن يتداول البعض وبحسن نية ما تنشره المواقع المعادية من إساءات وكأنها حقائق لا يرقى إليها الشك.

بل إن هناك من يتحرك على الأرض بأطقم عسكرية تدعي أنها تتبع (وحدة التدخل لحماية مخططات أراضي العاصمة عدن) وبلغ الأمر إلى القبض على عصابة محترفة بتزوير تصاريح البناء على مخططات الدولة، مهمتها ابتزاز المواطنين وملاك الأراضي، بقصد الإثراء غير المشروع والإساءة إلى وحدة التدخل، وتتألف تلك العصابة من 7 أشخاص يمتهنون تزوير الختم الرسمي لوحدة التدخل لحماية المخططات، وكذا ختم مكتب وزارة الأشغال العامة والطرق في مديرية دار سعد. ولهذا حذر القائد كمال الحالمي المواطنين من التعامل مع السماسرة الذين يقومون بالنصب على المواطنين أو على شركات الخرسانة الجاهزة من خلال أخذ مبالغ طائلة لإتمام معاملاتهم، موضحاً أن عملية استخراج الإشعار الرسمي من وحدة التدخل للسماح بالبناء لجميع المواطنين أو شركات الخرسانة الجاهزة تتم مجاناً دون تسديد أي ريال.

فلنكن عوناً لوحدة التدخل لحماية الأراضي في أداء عملها النبيل للقضاء على منابع الفساد ومكافحة لوبي الأراضي.

وتحية تقدير لهذه الوحدة وقائدها الذي يرحب بالتواصل المباشر معه عند بروز أية ممارسات أو طرح أية ملاحظات تقييمية لتحسين أداء وحدته العسكرية من منطلق الحرص وليس الإساءة.

والشكر لمحافظ العاصمة عدن على متابعته الشخصية لنشاطها أولاً بأول.

بينما الأهالي يستغيثون..
مستشفى عزان العام إيراداته تزيد عن مائة مليون ويعاني الإهمال والتدمير

الأمناء/ خاص:

بعث أهالي مدينة عزان بمديرية ميفعة والمناطق المحيطة بها استغاثة عاجلة إلى مدير عام مكتب الصحة والسكان بمحافظة شبوة، ومدير عام مديرية ميفعة، وأمين عام المجلس المحلي، وأعضاء الهيئة الإدارية، وأعضاء المكتب التنفيذي؛ لإنقاذ مستشفى عزان العام من التدمير والإهمال الذي طاله وانتشاله من الوضع السيئ الذي وصل إليه في العامين الأخيرين.

وأوضحوا أن مستشفى عزان العام يعد أهم المستشفيات في محافظة شبوة، وهو مستشفى مركزي يستفيد من خدماته عدة مديريات بالمحافظة، تأسس في منتصف ستينيات القرن الماضي؛ ليقدم خدمات إنسانية ممتازة للأهالي الذين يفوق عددهم حاليا مائتي ألف نسمة.

وكشفوا أن إجمالي إيرادات المستشفى من موازنة تشغيلية واستقطاعات من رواتب الموظفين المنقطعين عن الدوام، ومساهمة المجتمع، ودعم منظمات الإغاثة، تزيد عن مائة مليون ريال، وهي كافية لتشغيله ليقدم خدمات بمواصفات فندق خمسه نجوم، مؤكدين أن واقع المستشفى الخدماتي لا يتناسب مع موارده الهائلة.

وأفادوا أن إهمال مدير مستشفى عزان العام، ومدير الصحة بالمديرية، أوصل المستشفى إلى ما هو عليه اليوم من وضع متردٍ وإهمال متفش وفساد واضحٍ كوضوح الشمس (حسب تعبيرهم).

وأشاروا إلى واقعه المؤلم والمتردي، فإدارة المستشفى غير مؤهلة وضعيفة أمام الموظفين، تفتقد إلى الحزم الإداري والمالي في المستشفى (حسب تعبيرهم)، موضحين أن دليلهم في ذلك: قوام موظفي المستشفى في كشف (فوشر) الرواتب يقارب مائتي موظف، بينما من يوقع في حافظة الدوام اليومي أقل من خمسين موظفاً، ومنهم من ينصرف بعد التوقيع!

وأكدوا أن الإدارة المالية للمستشفى يوجد بها تلاعب مالي، مشيرين إلى أن المدير المالي دوامه محدود ومشغول بعمله الخاص، والمحصلين الماليين يعملون دون رقيب، والإيرادات التي يحصلونها من المرضى تذهب نصفها إلى جيوبهم (حسب قولهم)، ولا توجد شفافية في الصرف، كما أن أقسام المستشفى الداخلية غير مؤهلة لترقيد المرضى.

وأضافوا أن قسم الطوارئ حقل تجارب للخريجين من كلية الطب، فيما تعمل العيادات الخارجية لساعات ما قبل الظهر فقط، وتفتقر لأبسط الأجهزة الكشفية، موضحين أن نظافة المستشفى في أدنى مستوياتها، والتغذية غير معتمدة يوميا للموظفين لعدم وجود مرضى مرقدين.

وأشاروا إلى أن مولدات الطاقة الكهربائية رغم حداثتها إلا أنها تفتقر للصيانة الدورية، وحالتها ما بين عاطل ومركوم، وقد احترق يوم الخميس 19 مايو المولد الكهربائي للمستشفى بسبب الإهمال وعدم الصيانة، مؤكدين أن سيارات إسعاف المرضى الخاصة بالمستشفى أشبه ما تكون بسيارة أجرة، والسائق يتحكم في أجرة المشوار.

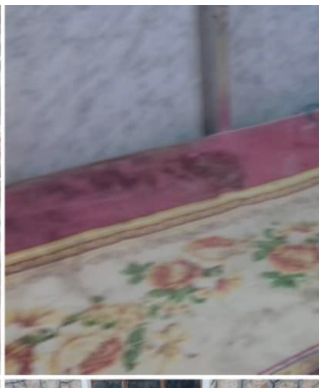

وقالوا: «مركز الطوارئ التوليدية بالمستشفى رغم دعم منظمة الإنقاذ الدولية له إلا أن خدماته بمقابل غير مقبول، وقد ينفر الداعم ويضطر إلى رفع يده عن دعم المركز، وستلحق به كل المنظمات الداعمة الأخرى»، موضحين أن أقسام الأشعة والمختبر رسوم خدماتها مرتفعة فهي لا تقل عن رسوم العيادات والمستشفيات الخاصة.

وطالبوا الجهات المختصة بتعيين قيادة إدارية ومالية مؤهلة تخاف الله في حقوق المرضى، وتسهم في إصلاح المستشفى فهو مرتبط بحياة الناس، وتسعى لتخفيف المعاناة والألم عن أبناء المديرية والمناطق المستفيدة منه.

لا بد من مكافحة الكلاب الضالة والمسعورة

عبدالعزيز الدويلة

إن مهاجمة الكلاب المسعورة والعدوانية، وخاصة على بعض الأطفال والنساء في الشوارع والأزقة - كالممتدة من إدارة السلطة المحلية والتنفيذية بالمنصورة وإدارة البلدية وانتهاءً بالمعهد المهني - أصبحت ظاهرة ملفتة للنظر، بل ومقلقة تهدد حياة المواطن وتجعله في موقف حرج وغير قادر على مواجهة هذه الكلاب المنتشرة التي أصبحت مرتعًا تنمو وتتكاثر في المناطق السكنية دون محاربتها أو القضاء عليها في ظل انعدام وتجاهل إدارة مكافحة الكلاب التي تقع على مسؤوليتها مكافحتها، المضرة خاصة على الأطفال.

نتعشم من إدارة مكافحة الكلاب ضرورة الحرص والجدية على متابعة مثل هذه الآفات المزعجة والعدوانية حتى يستطيع المرء السير والتحرك بأمان واطمئنان وبعيدا عن عضاتها التي تكلف لعلاجها المبالغ الباهظة لا سمح الله.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ما حدث للطفلة التي اعتدت عليها الكلاب في منطقة خورمكسر وسببت لها خدوشًا، ولولا تدخل بعض المواطنين لإنقاذها لكانت الطفلة في خبر كان!